مشروع تصور لإعمال خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان على المستوى الجهوي

تقـديم:

يشكل اعتماد المملكة المغربية لخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان (2018-2021) في دجنبر 2017 نقلة نوعية في مسار تعزيز المكتسبات التي تم تحقيقها في المجال الحقوقي من خلال إرساء أسس التخطيط الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان كما نصت على ذلك توصيات خطة عمل مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان المنعقد سنة 1993،كماأن اعتماد هذه الخطة يتزامن والسياق الوطني الذي يتسم بتنزيل مقتضيات دستور سنة 2011، عبر تعزيز الإطارين القانوني والمؤسساتي لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، فضلا عن التأسيس لنموذج مؤسساتي متميز يعتمد على الجهوية المتقدمة.

وتفعيلا لمقتضيات الباب التاسع من الدستور المغربي المتعلق بالجماعات الترابية، أصدرت بلادنا ثلاث قوانين تنظيمية مهمة سنة 2015 تتعلق تباعا بالجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، والتي أوكلت بموجبها للجماعات الترابية أدورا واختصاصات مهمة في مجال الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الديمقراطية المحلية والتشاركية والمساهمة في إعمال حقوق الإنسان على المستوى الترابي وفق الاختصاصات المنصوص عليها دستوريا.

وتتميز خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بوضعها مجموعة من الأهداف الاستراتيجية من أجل النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وفي مقدمتها إدماج حقوق الانسان في السياسات العمومية وفي مختلف الخطط والبرامج التنموية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في إطار التنسيق والاتقائية بهدف تحسين ظروف عيش الأفراد والجماعات وتحقيق التنمية البشرية المستدامة ومحاربة الفقر والتهميش والاقصاء الاجتماعي، وهي توجهات تجعل من انخراط الجماعات الترابية في إعمال هذه الخطة يندرج في صلب اختصاصاتها الموكولة لها بموجب الدستور والقوانين التنظيمية الخاصة بها.

I. اعتبارات مرجعية أساسيةفي إعمال الخطة على المستوى الجهوي

أولا: من حيث التزام الحكومة

أكد السيد رئيس الحكومة، عند تقديم خطة العمل الوطنية، أنها "تعتبر ورشا محوريا بوصفها إطار للسياسة الحقوقية ببلادنا ووثيقة مرجعية منبثقة عن اختيارات استراتيجية ورؤية جماعية تضمن لهذه السياسة عمق المحتوى ويسر التطبيق". وأن إعدادها " ليس مجرد إجراء للوفاء بالتزام دولي بل هو فرصة لوضع إطار للتخطيط الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان ببلادنا"، ومن هنا " إن الإعداد الجماعي لمضامين الخطة والتوافق عليها، يلزمان كل القطاعات الحكومية المعنية بتوفير الشروط الضرورية والإمكانات اللازمة للتنفيذ المسؤول والمعقلن في إطار التنسيق الفعال مع مختلف الفاعلين المعنيين، وستعمل الحكومة على تنفيذ الخطة مستعينة بكافة أطراف الشراكة والتعاون".

كما أكد السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان، بالمناسبة، "يشكل الاعتماد الرسمي للخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان خطوة مهمة في مسار التطور الديمقراطي وتعزيز وترصيد الإصلاحات القانونية والمؤسساتية في هذا المجال".

ثانيا: من حيث طبيعة الأهداف الاستراتيجيةللخطة على المستوى الترابي

أولت خطة العمل الوطنية مكانة خاصة للبعد الترابي، بتأكيدها، بأنه "يندرج ضمن الأهداف الاستراتيجية للخطة إدماج مبادئ حقوق الإنسان ومقاربة النوع في السياسات الحكومية وفي مختلف الخطط والبرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار التنسيق والالتقائية بغاية المساهمة في تحسين ظروف عيش الأفراد والجماعات وتحقيق التنمية البشرية المستدامة ومحاربة الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وفي مواصلة توفير الشروط البشرية والمادية والضمانات المؤسساتية الكفيلة بعمل المقاولة المستندة على احترام حقوق الإنسان". (الفقرة 8 من مرجعية الخطة ص 14)

ثالثا: من حيث المجال الترابي كانشغالات خاصة للخطة

خصت الخطة الوطنية الحكامة الترابية بمكانة هامة على مستوى التفكير الاستراتيجي، من خلال المحور الفرعي الثالث، حيث تلتقي كافة أطراف الشراكة والتعاون ضمن الهدف العام المحدد في "ترشيد وتعزيز الحكامة الترابية"، الذي تندرج في إطاره، ثلاثة أهداف المتعلقة ب: "

بترشيد النفقات و إعمال الحكامة في التدبير الترابي والمجالي ،النهوضبمشاركة المواطنات و المواطنين فيتدبير الشأن العام،تقوية المساواة والولوج العادل إلى التنمية المجالية".

تتميز معظم تدابير هذا المحور الفرعي بطبيعتها التشريعية والمؤسساتية، ومن بينها ما يتصل بمشروع هذه الوثيقة على المستوى الجهوي، بتنصيصها على:

- "إدماج البعد الثقافي في التنظيم الجهوي على مستوى وسائل الإعلام والبرامج التربوية والتظاهرات الثقافية والفنية" (التدبير الرقم 22).
- "مواصلة دعم الجهات بمناسبةوضع التصاميم الجهوية المقترحة لإعداد التراب " (التدبير رقم 24).

وانشغلت الخطة على مستويات أخرىهم المجال الترابي، من خلال:

-على مستوى السياق العام: " ...وشهدت الحياة السياسية الوطنية في ضوء الدستور تطورات بالغة الأهمية في مجال حقوق الإنسان والبناء الديمقراطي من حيث تعزيز المشاركة السياسية للمرأة من خلال ارتفاع نسبة تمثيلية المرأة في البرلمان وفي المجالس والجماعات الترابية وفي المؤسسات الوطنية وكذا إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية والخطط والبرامج الوطنية. ..." (الفقرة 15، السياق العام، ص9-10).

-على مستوى محور الحكامة الديمقراطية:"...كما تستهدف أولويات هذا المحور تعزيز الحكامة المجاليةالمرتكزة على التنظيم الجهوي والترابي المؤمن لمشاركة المواطنين في تدبير شؤونهم والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة، كما أكدت على ذلك مقتضيات الدستور..." (الفقرة الثانية من الاعتبارات الخاصة بالمحور الأول المتعلق بالديمقراطية والحكامة، ص 19).

وأدرجت الخطة في المحاور الفرعية ذات الصلة بالمحور الأول، تدابير أخرى:

-في نطاق المشاركة السياسية : "وضع برامجتكوينية على المواطنة وحقوق الإنسان وسيادة القانون لفائدة المنتخبين وموظفي الجماعات الترابية والمجتمع المدني". (التدبير رقم 13)

-في نطاق المساواة والمناصفة وتكافؤ الفرص: "وضع برامج فعالة للتوعية والتحسيس والتربية على قيم ومبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والمناصفة لفائدة أطر وموظفي الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية"(التدبير رقم 18).

وأدرجت الخطة الوطنية في محاور أخرى تدابير ذات الصلة بالبعد الترابي، بإمكانها احتضان أرضية الإعمال، هذه، على المستوى الجهوي،**من حيث نشر الخطة وتعميمها وتمكين الفاعل الترابي من سبل تفعيل ودعم الممارسات الفضلى في المجال.**وتتمثل التدابير المتعلقة بذلك في:

- "إحداث فضاءات للحوار والتشاور الدائمين بين منظمات المجتمع المدني والشباب على صعيد الجماعات الترابية فيما يخص الإنتاج الثقافي والأنشطة الداعمة للحياة الثقافية" (التدبير رقم 113).
- "وضع برامج م تخصصة بمساعدة المختصين في المهن الثقافية للنهوض بقدرات المنظمات غير الحكومية والجماعات الترابية وسائر المؤسسات العاملة في مجال الحقوق الثقافية" (التدبير رقم 126).
- "مواصلة توفير ا لموارد البشرية اللازمة من حيث عدد الأطر الطبية وشبه الطبية وتخصصاتها وتأمين توزيعها العادل على المجال الترابي وفق منظور يراعي حاجيات وخصوصيات كل منطقة " (التدبير رقم 130).
- "وضع الجماعات الترابية لبرامج في مجال الحقوق الفئوية" (التدبير رقم 229).
- "إدماجالجماعاتالترابيةلانشغالاتالأطفالفيمخططاتالتنميةالمحليةعلىمستوىالتشخيصوتحديدالحاجياتوالتخط يطوالتنفيذ" (التدبير رقم270).
- "حث الجماعات الترابية على إدماج احتياجات الأشخاص المسنين في برامج تفعيل مخططات التنمية" (التدبير رقم 332).
- " تعزيز دور الجماعات الترابية في توفير بيئة آمنة تحمي الأطفال والنساء من كل أشكال العنف" (التدبير رقم393).

II. رافعات إعمال الخطة على المستوى الجهوي

أولا: التشاور والحوار والتعاونمن أجل:

- تعزيز وتطوير النقاش العمومي والحوار المجتمعي حول تنمية حقوق الانسان والمواطنة محليا وجهويا.
- دعم وتطوير مسار تمكين اللامركزية والجهوية والسياسات العمومية والبرامج التنموية الترابية وبنائها على مبادئ واليات ومعايير حقوق الانسان والمواطنة.
- النهوض بالتعبئة والمشاركة المجتمعية والمدنية من أجل تنمية المواطنة وحقوق الانسانفي الحياة اليومية للمواطنات والمواطنين.
- توسيع وتطوير التعاون والتنسيق بين مختلف الفاعلين الترابيين دعما للالتقائية وتكامل البرامج والمشاريع لتمكين المواطنات والمواطنين من ممارسة حقوقهم الدستورية.

ثانيا: المواكبة والتأطير من أجل:

- مواكبة التفعيل الترابي لمحاور الخطة في ضوء أهدافها محليا وجهويا.
- إعداد معايير ومؤشرات إعمالها جهويا ومحليا.
- تعزيز أدوار الفاعلين الترابيين.
- ترصيد وإنتاج المعرفة الحقوقية.

ثالثا: التواصل والتحسيس بهذف:

- تملك الخطة على نحو أفضل.
- التعرف على انتظارات الفاعلينوتصوراتهمفي الشأن الترابي للخطة.
- التفاعل الديناميكي مع برامج الفاعلين الترابيين في مجال النهوض بحقوق الإنسان.
- بلورة مبادرات ومشاريع مشتركة لإعمال تدابير الخطة محليا واقليميا وجهويا.

رابعا:دعم التنمية الترابية من أجل:

-مرافقةالتفكير الجماعتي في مجال التخطيط التنموي.

-تشجيع التنسيق والالتقائية في مجال النهوض بحقوق الإنسان.

-دعم الممارسات الفضلى ومكتسبات حقوق الإنسان على المستوى الترابي.

III. الأهداف ومجالات التدخل

أولا: أهداف أرضية الإعمال

الهدف العام:إعمال خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان على المستوى الجهوي

الأهداف الخاصة:

-تعميم خطة العمل الوطنية ونشرها على المستوى الجهوي.

-تمكين الفاعل الترابي من سبل تفعيل الخطة على نحو أفضل.

-دعم الممارسات الفضلى في مجال إعمال الخطة.

وستبقى المخرجات الأساسية في نطاق الأهداف الخاصة، دعم فضاء الديمقراطية التشاركية، ثقافة وممارسة وتطوير أدوار وقدرات المرافق والخدمات العمومية ودعم ديناميات التربية على حقوق الإنسان.

ثانيا: الأولويات ومجالات التدخل

تراعي أولويات ومجالات تدخل "أرضية إعمال الخطة" على المستوى الجهوي، إشاعة ثقافة حقوق الإنسان والمساواة ونشر قيمها وإدماج مبادئها وآلياتها في السياسات العمومية الترابية والبرامج والأنشطة التنموية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، بما يساهم في تحسين ظروف عيش الأفراد والجماعات.

كما تتقيد"أرضية إعمال الخطة" على المستوى الجهوي باختصاصات مختلف الفاعلين الترابيين واختصاصات المصالح الخارجية للإدارات المركزية وصلاحيات المؤسسات العمومية.

وفي هذا الإطار وعلاقة بمجالات التدخل، ولبلوغ غايات التحسيس والتواصل وتقوية القدرات،يمكن أن تكون كأولويات:

- دعم التجارب النموذجية والممارسات الفضلى.
- مرافقة الفاعلين الترابيين في بلورة مبادرات ومشاريع نموذجية.
- مواكبة مبادرات جمعيات ومنظمات المجتمع المدني في شأن تفعيل الخطة.

- تيسير التواصل الإعلامي على مستوى الاستشارة والتكوين وضمان الوصول للمعلومات.

ثالثا: نطاق الشراكة

تراعي "أرضية إعمال الخطة" على المستوى الجهوي برامج الشراكة الجارية أو الناشئة أو تلك التي يمكن إبرامها، انسجاما مع أدوار أطراف الشراكة والتعاون الواردة في خطة العمل الوطنية.

تسعى أرضية إعمال الخطة إلى تشجيع ودعم كل ما يطور التنسيق واللإلتقائية، تحقيقا لأغراضها وغايتها. وستعمل لبلوغ ذلك على تنظيم الشراكات وكل أشكال التعاون مع المجالس الجماعية والمنظمات المدنية وشبكات التنسيق والائتلافات...

رابعا: أطراف الشراكة والتعاون

يتم تفعيل الخطة جهويا في العلاقة مع أطراف الشراكة التعاون طبقا لاختصاصاتها – وفقا لما نصت عليه الخطة في هذا المجال-وتبعا لبرامج أعمالها وأنشطتها؛ وبما يراعي أولوياتها في انسجام مع مخطط أجرأة الخطة. وهي كما يلي:

-مجالس الجماعات الترابية.

-المصالح الخارجية للقطاعات الحكومية.

-هيئات التشاور العموميبالجماعات الترابية.

-جمعيات ومنظمات المجتمع المدني.

-الجامعة.

-الإعلام.

خامسا: أدوار المتدخلين

تتباين أدوار المتدخلين في إعمال الخطة تبعا لاختصاصاتهم وصلاحياتهم:

- الجامعة كفضاء للحوار العلمي وإنتاج المعرفة.
- الأكاديميات الجهوية كمجال للتربية والتكوين.
- المجالس الجماعية كملتقى مؤسسي داعم للإنصاف والمساواة.
- الموظفون العموميون والمنتخبون.
- المهن المساعدة للعدالة.
- فضاءات حقوق المشاركة لدى الأطفال.
- دور ومراكز الشباب كفضاءات داعمة للتنشئة الاجتماعية.
- الجمعيات المهتمة بالمجالات الثقافية، الفنية والاجتماعية، والبيئية.

- منظمات المجتمع المدني.

IV. منهجية تفعيل أرضية إعمال الخطة على المستوى الجهوي

من أجل إعمال جيد لخطة العمل الوطنية في مجال الديموقراطية وحقوق الانسان ستعمل وزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان بشراكة مع مختلف جهات المملكة على اتباع المنهجية الاتية:

أولا: اللقاءات الإعدادية والتشاورية

تتأتى أهمية اللقاءات الإعدادية والتشاورية في كونها ستساهم في تقريب مرجعية الخطة ومضامينها من خلال لقاءات تواصلية جهوية مباشرة، وستتباين طبيعتها تبعا للحالات والأوضاع، حسب الأشكال الآتية بعضها أو كلها:

- لقاءات الحوار والتشاور وتعين نقاط الارتكاز.
- لقاءات تشاورية عرضانية في شأن الشراكة والتعاون.
- لقاءات تشاورية في مجال تحديد الأولويات وبرامج العمل.
- لقاءات لتحديد الأدوات والوثائق مرجعية.
- لقاءات في شأن التخطيط والبرمجة.

ثانيا: البرمجة والتخطيط

تستحضر عمليات التخطيط والبرمجة، نتائج وخلاصات اللقاءات الإعدادية التشاورية. وتجري، جزئيا أو كليا، حسب الحالة والحاجيات والاستعدادات، ويمكن أن يدخل في ذلك:

- إدماج تدابير الخطة في برامج الفاعلين على المستوى الترابي.
- مواكبة ودعم القطاعات الحكومية فيما يخص تفعيل الخطة على المستوى الترابي.
- مواكبة ودعم الفاعلين الترابيين في إعداد المخططات الترابية.
- دعم المشاريع والمبادرات النموذجية المشتركة.
- التواصل والتحسيس.
- تقوية القدرات.

ثالثا: الإعداد المرجعي على مستوى الوثائق التأطيرية

- إعداد وثيقة تأطيرية مرجعية للتفعيل الترابي.

- إعداد دلائل مرجعية لفائدة الفاعل الترابي.
- إعداد وثائق حول الرأسمال اللامادي على المستوى الجهوي.

رابعا: الإعداد المرجعي على مستوى دعامات تقوية القدرات

اعتبارا للأهداف الخاصة لأرضية الإعمال الواردة أعلاه والتي تكتسي في مجملها طابعا معرفيا، يتوخى تمكين الفاعل الجماعي والمدني من تملكها على نحو أفضل، يمكن التفكير في الوثائق المرجعية والدعامات الديداكتيكية الآتية:

- استثمار نتائج وخلاصات اللقاء التقييمي المرتقب مع الأطر الجامعية في بلورة المواد المرجعية المتعلقة بتقديم الخطة جهويا، من حيث مرتكزات ومضامين ومناهج التدريب والتكوين.
- إعداد تصور بشأن برامج التدريب والتكوين المستمر المنصوص عليها في تدابير الخطة ذات الصلة بتقوية القدرات.
- إعداد تصور بشأن تفعيل ما يتعلق بالتواصل والتحسيس.
- إعداد دلائل مرجعية ديداكتيكية.
- إعداد وثائق داعمة في نطاق الحقوق الثقافية المنصوص عليها في خطة العمل الوطنية.

خامسا: التتبع والتقييم

- يتم وضع مبادئ وقواعد توجيهية بخصوص التتبع: اقتراح وضع نقط ارتكاز تتولى تفعيل الخطة جهويا.
- بلورة معايير ومؤشرات مرجعية تتعلق بتقييم الخطة ترابيا، بانسجام مع المعايير المعتمدة.